

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

التاريخ : ١٢ جمادى الاولى ١٤٠٦ هـ

الموافق : ٢٢ يناير ١٩٨٦ م

الرقم : ٦٠ - ٥ / ٥ / ١

=====

المحتـرم

الاخ / رئيس مجلس الامة

تحية طيبة وبعد

فنتقدم بالاقتراح بمشروع القانون المرافق في شأن إنشاء وتنظيم مجالس المناطق

السكنية بالكويت مصحوبا بمذكرة الايضاحية .

رجاء التففل بعرفة على مجلس الامة الموتر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مقدموا الاقتراح

فيصل بندر الدويش

راشد سيف الحجيلان

أحمد عبدالعزيز السعدون

محمد سليمان المرشد

أحمد يعقوب باقر

اقتراح بمشروع قانون
في شأن إنشاء وتنظيم مجالس المناطق السكنية بالكويت

=====

بعد الاطلاع على الدستور وبخاصة المواد ٦٥ و ٧٩ و ١٠٩ و ١٧٨ منه ،
وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الامة ،
والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم الاميري رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ بالتقسيم الإداري للكويت ، المعدل
بالرسوم الصادر في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ ،
وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن المختارين ،
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن الجمعيات التعاونية ،
وعلى المرسوم الاميري الصادر في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٨٣ بشأن اختصاصات
المحافظين وإنشاء مجالس المحافظات ،
وافق مجلس الامة على القانون الاتي نمه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

(الباب الاول)

أحكام عامة

(مادة ١)

يكون لكل منطقة من المناطق السكنية المقسمة إليها الكويت والمحدد عددها
ونطاق كل منها وفقا للجدول المرافق لهذا القانون ، مجلس يسمى " مجلس المنطقة " .

(مادة ٢)

مجلس المنطقة هيئة شعبية محلية تقوم أصلا على الانتخاب من بين المواطنين
من سكان المنطقة المقيمين فيها فعلا ممن تتوافر فيهم شروط الناخب وفقا لقانون
الانتخابات رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، بمعاونة أعضاء تتم تركيبتهم من مجلس
إدارة الجمعيات التعاونية الموجودة في المنطقة ، ويسهم في أداء خدمة وطنية على
مستوى مختلف المرافق الداخلة في نطاق المنطقة .

(مادة ٣)

لايجوز لعضو مجلس المنطقة المنتخب الجمع بين عضويته في المجلس وعضوية
مجلس منطقة أخرى أو أي هيئة نيابية .

(الباب الثاني)

تشكيل مجلس المنطقة وهيئته التنفيذية ولجانته ونظام اجتماعاته

(مادة ٤)

يشكل مجلس المنطقة من :

- ١ - ستة أعضاء يمثلون أهالى المنطقة ينتخبون وفقا لاحكام قانون انتخابات أعضاء مجلس الامة .
- ٢ - ثلاثة أعضاء يزيكهم مجلس إدارة الجمعية التعاونية الموجودة بالمنطقة من بين أعضاء مجلس إدارة الجمعية ، فإن تعددت الجمعيات التعاونية فى المنطقة الواحدة مثل مجلس إدارة كل منها عفوان .
وللمجلس أن يستعين بمن يراه من ذوى الكفاية لمعاونته فى أداء أعماله .

(مادة ٥)

مدة عضوية مجلس المنطقة أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له .
ويجرى التجديد خلال الستين يوما السابقة على نهاية هذه المدة . وتثبت للعضو صفته من وقت إعلان انتخابه حتى نهاية مدة عضويته ، ما لم تزل عنه هذه الصفة قبل ذلك لاي سبب قانونى .

ويجوز اعادة انتخاب العضو أو تزكيته فى جميع الأحوال .

وتسقط العضوية عن العضو المنتخب إذا فقد أحد شروط العضوية أو تبين انه فاقدها قبل الانتخاب ، أو إذا قرر مجلس المنطقة ، بأغلبية الأعضاء المنتخبين الذين يتألف منهم ، اعتباره مستقيلا بسبب تخلفه بدون عذر مقبول ، فى السنة الواحدة ، عن حضور جلسات المجلس ثلاث مرات متوالية أو خمس مرات غير متوالية ، وذلك بعد إنذاره .
ويجرى الانتخاب لشغل العضوية التى خلت حتى نهاية مدتها . كما تسقط عضوية من تم تزكيتهم من الجمعيات التعاونية بزوال عضويتهم فى الجمعية التعاونية ، أو بتزكية غيرهم من قبل مجلس إدارة الجمعيات التعاونية .

وتسقط عضوية نصف الاعضاء المنتخبين فى المرة الاولى لإنشاء المجلس ، بعد سنتين بطريق القرعة ، ويتم التجديد النصفى ابتداء من ذلك بطريق الانتخاب كل سنتين .

(مادة ٦)

يعقد مجلس المنطقة أول اجتماع له خلال خمسة عشر يوما من إعلان نتيجة الانتخابات بدعوة من المحافظ الذى تقع فى دائرته المنطقة ، فإن لم توجه الدعوة اجتمع المجلس فى اليوم الخامس عشر من إعلان نتيجة الانتخابات ، فإن صادف يوم عطلة رسمية اجتمع فى أول يوم عمل بعدها. ويرأس هذا الاجتماع أكبر الاعضاء المنتخبين سنا . ويتم فى أول اجتماع لمجلس المنطقة اختيار رئيس المجلس ونائب الرئيس والامين العام وأمين الصندوق من بين الاعضاء المنتخبين ، دون المزكين ، ويكون هذا الاختيار بطريق الاقتراع السرى وبالاعلبيية النسبية .

كما يجرى فى هذا الاجتماع تشكيل الهيئة التنفيذية للمجلس التى تتألف من رئيس المجلس رئيسا ، ومن نائب الرئيس والامين العام وأمين الصندوق وأثنين من الاعضاء المنتخبين أو المزكين .

ويقوم نائب رئيس المجلس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به .

ويتولى الامين العام تدوين مناقشات المجلس وتراراته ، وتبليغ هذه القرارات ، كما يعد جدول الاعمال .

(مادة ٧)

يعقد مجلس المنطقة اجتماعا دوريا عاديا مرة كل شهر على الاقل . وله ان يعقد اجتماعا غير عادى كلما اقتضت الحاجة ذلك ، ولايتداول المجلس فى الاجتماع غير العادى إلا فى المسائل التى دعى من أجلها .

وينعقد الاجتماع بناء على دعوة رئيس المجلس . ويجب دعوة المجلس للانعقاد كلما طلب ذلك كتابة ثلث الاعضاء الذين يتألف منهم . وتوجه الدعوة قبل موعد الانعقاد بأربع وعشرين ساعة على الاقل فى غير حالات الاستعجال ، مع إخطار الاعضاء بجدول الاعمال .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور أكثر من نصف عدد أعضائه . وتصدر القرارات بالاعلبيية المطلقة للاعضاء الحاضرين . وإذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

وفى حالة عدم تكامل العدد القانونى يوكل الرئيس الاجتماع ثلاثة أيام على الاقل أو خمسة على الاكثر ، مع تجديد الدعوة للاعضاء المتخلفين .

ويشترك الاعضاء المزكون فى مناقشات المجلس دون أن يكون لهم صوت معدود عند أخذ الرأى .

(مادة ٨)

يؤلف مجلس المنطقة خلال الاسبوع الاول من تشكيله اللجان الدائمة اللازمة

لاعماله على الوجه التالى :

- ١ - لجنة المرافق العامة والشئون الصحية .
- ٢ - لجنة الشئون الثقافية والتعليمية والدينية .
- ٣ - لجنة النشاط الاجتماعى والرياضى والترفيهى .
- ٤ - لجنة الشئون المالية والادارية .
- ٥ - لجنة الشكاوى والمصالحات .
- ٦ - لجنة الإرشاد وتيسير انجاز مصالح المواطنين .

ويكون اختيار أعضاء هذه اللجان بطريق الاقتراع السرى وبالاغلبية النسبية .
ويضع المجلس نظام سير العمل فى اللجان ، كما يحدد الاختصاصات النوعية لكل

لجنة وعدد أعضائها ، ويبين طريقة اختيار رئيسها .

وتحدد كل لجنة مواعيد انعقاد اجتماعاتها ، على ان تجتمع مرة واحدة على

الاقل كل شهر ، وكلما دعت الضرورة الى ذلك .

ولكل عضو من أعضاء المجلس ، بعد استئذان الرئيس ، حضور جلسات اللجان

التي ليس عضوا فيها ، دون أن يشترك فى المداولة أو التصويت . ويحظر على أى عضو

الإشتراك فى اجتماع أو مداولة تتعلق بأمر له فيه أو ل أحد اقربائه أو أصهاره ، مصلحة

شخصية بالذات أو بالواسطة ، أو بصفته وليا أو وصيا أو قيما أو وكيلًا .

(الباب الثالث)

اختصاصات مجلس المنطقة وهيئته التنفيذية ولجانه

(مادة ٩)

يتولى مجلس المنطقة ، فى اطار السياسة العامة للدولة ، رعاية مصالح

المواطنين المحلية المتصلة بالمرافق العامة الموجودة فى نطاق المنطقة ، وتناط به

فى سبيل ذلك الامور التالية :

- دراسة البيئة السكنية والتعرف على إمكاناتها واحتياجاتها الفعلية ،

وتحسين الخدمات القائمة فيها وتوسيع مداها وتبسيط إجراءات الحصول عليها ،

وإتاحتها لكل من يستحقها واقتراح المشروعات ذات الطابع المحلى المتعلقة

بالخدمات التي يلزم استحداثها وبدائلها ، والعمل بالتعاون مع أجهزة

الدولة المعنية على تخفيف معاناة المواطنين فى إنجاز معاملاتهم المتصلة

بهذه الخدمات .

- النهوض بمستوى الحياة الاجتماعية والصحية والثقافية والروحية والترفيهية لمختلف فئات سكان المنطقة في ضوء اقتراحاتهم ورغباتهم وتطلعاتهم ، والعمل على تلبية احتياجاتهم الملحة أو الناقصة ، سواء في الظروف العادية أو الطارئة .
- نشر الوعي التعاوني بين أبناء المنطقة في شؤون الصحة ، والنظافة العامة ، والتعمير ، والتنظيم والتشجير ، وتجميل الطرق والمتنزهات العامة والأسواق ، والدفاع المدني ، والانقاذ ، والإسعاف ، والنجدة ، وإطفاء الحرائق ، والمرور ، والمياه ، والإنارة والمجارى ، ورعاية الشباب والأمومة والطفولة ، والتربية الدينية والثقافية والرياضية والروحية ، وأعمال البر ، والروابط العمالية .
- ولمجلس المنطقة ، في ممارسته لهذه الاختصاصات ، أن يتصل عن طريق رئيسه أو من يندبه لذلك ، بالجهات الرسمية ذات الاختصاص للاستئناس برأيها فيما يعالجه من موضوعات ، أو لابلاغها رأيه في خصوصها . وله أن يعهد بذلك الى مختار المنطقة . ويرفع المجلس صورة من تقاريره في كل ما تقدم عن طريق رئيسه ، الى اللجنة العليا لمجالس المناطق ، كل ثلاثة أشهر .

(مادة ١٠)

- تتولى الهيئة التنفيذية لمجلس المنطقة ، تحت إشراف رئيس المجلس ، القيام بالمهام التالية :
- جمع المعلومات والاحصاءات وحفظ السجلات الخاصة بسكان المنطقة ، ورصد الاعمال والمشروعات المنفذة أو التي في طور التنفيذ ، وبيان مدى استفادة الاهالى منها وأوجه القصور فيها ، والمعوقات التي تعترضها ، مع اقتراح الحلول العملية المناسبة لعلاجها .
 - متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات واقتراحات مجلس المنطقة والاشراف على هذا التنفيذ .
 - الاشراف على أعمال لجان المجلس الدائمة ، وتنظيم اجتماعاتها ، وتلقى التقارير الخاصة بأوجه نشاطها .
 - اقتراح المشروعات الجديدة ووسائل تنفيذها وأساليب تحسين الخدمات والمرافق العامة اللازمة للمنطقة ، إما بالاعتماد على الموارد والجهود المحلية ، وإما برفع الامر في شأنها الى اللجنة العليا لمجالس المناطق لادراجها ضمن خطة مشروعات الدولة .

- اقتراح السياسة المالية والموارد اللازمة للانفاق على المشروعات الخاصة بالمنطقة ، بما في ذلك اقتراح تنظيم حملات لجمع التبرعات لهذا الغرض .
- إيجاد الحلول لمعالجة مشاكل أهل المنطقة ، وإزالة أسباب تضررهم وشكاواهم ، والاستجابة لمطالبهم ذات النفع العام .
- وترفع الهيئة تقاريرها المتضمنة اقتراحاتها وملاحظاتها ، وتوصياتها إلى مجلس المنطقة .

(مادة ١١)

- تختص اللجان الدائمة لمجلس المنطقة ببحث ودراسة جميع المسائل الداخلة بطبيعتها في نشاطها النوعي ، وبوجه خاص إعداد الاقتراحات والتوصيات والبيانات والإحصاءات ومواصفات الخدمات والمشروعات الجديدة ، بعد تقصي الحقائق بالتحري والانتقال والمعانية الميدانية وسماع ملاحظات سكان المنطقة .
- كما تختص بأى مسألة أخرى تدخل في اختصاص مجلس المنطقة ، يرى المجلس أو هيئته التنفيذية إحالتها إليها .
- وترفع كل لجنة تقاريرها عن الموضوعات المحالة إليها ، إلى مجلس المنطقة ، أو إلى الهيئة التنفيذية بحسب الأحوال .

(الباب الرابع)

اللجنة العليا لمجالس المناطق واجتماعاتها واختصاصاتها

(مادة ١٢)

- تشكل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لجنة عليا لمجالس المناطق ، وذلك من :
- ١ - رؤساء مجالس المناطق .
 - ٢ - مندوبين عن وزارات التربية والصحة العامة والشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية والأشغال العامة والمواصلات والكهرباء والماء والأوقاف والشؤون الإسلامية وبلدية الكويت ، على أن لا تقل درجة أيهم عن مدير إدارة .
- ويتولى رئاسة اللجنة رؤساء مجالس المناطق سنويا على التوالي بالتسلسل الأبجدي لأسمائهم .
- وللجنة الاستعانة بمن تراه من ذوي الكفاية لمعاونتها في أداء أعمالها .

(مادة ١٣)

تعقد اللجنة العليا لمجالس المناطق ، بناء على دعوة رئيسها ، اجتماعاً مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، وكلما اقتضت الضرورة ذلك .
وتسرى في شأن صحة اجتماعها واجراءاته والاعلانية اللازمة لاصدار قراراتها ، الاحكام المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون بالنسبة الى مجالس المناطق .

(مادة ١٤)

تختص اللجنة العليا لمجالس المناطق بالامور التالية : -
١ - دراسة ومناقشة التقارير التي ترفع اليها من مجالس المناطق ، ومساعدة هذه المجالس في تذييل ما يصادفها من صعوبات ، واستخلاص التوصيات ، والتعرف على الاحتياجات المشتركة في مختلف المناطق ، والتشريعات والتنظيمات المطلوبة ، والمشروعات الجديدة ، واقتراح إدارتها في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتقرير أولويتها في التنفيذ .
٢ - بحث الموضوعات المشتركة بين مجالس المناطق ، وتنسيق التعاون فيما بين هذه المجالس وبين الجهات التنفيذية .
٣ - السعي لدى الجهات الرسمية المختصة للعمل على تلبية مطالب المجالس المحلية التي تقدر اللجنة العليا جدارتها بذلك .

(الباب الخامس)

التمويل

(مادة ١٥)

تتكون مصادر تمويل مجالس المناطق من :

- ١ - القدر المخصص للخدمات العامة من أرباح الجمعيات التعاونية في المنطقة التي تقع في دائرتها .
- ٢ - الإعانة الحكومية التي تقرها الدولة لمجالس المناطق .
- ٣ - الهبات والتبرعات من الافراد والهيئات .
- ٤ - الموارد الذاتية التي تعتمد على الخدمات الخاصة التي يقدمها مجلس المنطقة للاهالي .

(مادة ١٦)

على رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

جابر الاحمد

مذكرة إيضاحية

للاقتراح بمشروع القانون في شأن

إنشاء وتنظيم مجالس المناطق السكنية بالكويت

ان المرحلة الراهنة من مراحل تطور المجتمع الكويتي تفرض على القيادات المحلية التجاوب مع مقتضيات هذا التطور بالعمل على تدعيم مقومات التماسك ، وعناصر القوة والترابط في البيئات السكنية ، تحقيقا لتكامل الاهداف والمشروعات والبرامج التي تسدى للمواطن خدمات التنمية والرعاية الاجتماعية ، وذلك من خلال عمل مركز لتحسينها وتنسيقها وسد نواقصها بإسهام من الموارد البشرية المحلية ، على الوجه الذي يرقى بمستوى الحياة ، ويلبى متطلباتها ، ويزكى النشاط التعاوني في هذه البيئات في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، بمراعاة ظروف الواقع ، والتركيب السكاني ، والاضاع المرفقية التي تتميز بها كل بيئة .

وقد بات من اللازم ، تحقيقا لهذه الغاية ، مواجهة هذا المطلب الشعبي الذي طالما راود المصلحين بتدخل تشريعي يقضى بإنشاء وتنظيم مجالس المناطق السكنية على وجه عملي يقوم على تخطيط مرسوم منسق يكفل التلاحم المباشر بين هذه المجالس والقاعدة الشعبية العريضة لجمهور المواطنين ، ويعمق الاحساس بالانتماء ، والتعاون المتبادل بين فئات المجتمع والمشاركة الايجابية في جهود التنمية القومية لخير حاضر هذا البلد ومستقبله ، تدعيما للديموقراطية في التعامل مع أجهزة الدولة المختلفة ، مع الافادة الى أقصى حد من الامكانيات والقدرات التي في الوسع تعبثتها في البيئة المحلية وتهيئة فرص اللقاء والتفاعل بين أفراد المجتمع على مستوى المنطقة التي يقيمون فيها وترتبط بها مصالحهم وعلاقاتهم الاسرية ، وإبتكار الحلول المثلى للمشاكل المحلية ، كحصيلة للتشاور ، وثمره لتلاقي الافكار والارادات ، تخفيفا للضغط على الوزارات ، والمؤسسات الحكومية .

ولا ريب أن رقابة المواطنين على الخدمات العامة تمثل أداة فعالة لنهوض بهذه الخدمات ، وإستكمال أوجه النقص في المرافق المحلية ، وتوجيهها الى الاداء الاقوم ، وترسيخ الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ، والقضاء على التخائل والسلبية وعدم المبالاة .

وإستجابة لهذه الفكرة الرائدة التي تدعم التجربة الديمقراطية وترسى قواعدها وتؤكد روح التعاون والترابط وإدراك المسؤولية بين أفراد المجتمع على مستوى البيئة المحلية ، أعد مشروع هذا القانون بإنشاء مجالس للمناطق السكنية المقسمة اليها الكويت والتي حدد عددها ونطاق كل منها طبقا للجدول المرافق للمشروع على أساس مراعاة ظروف كل بيئة وتكوينها الاجتماعي وكثافتها السكانية وطبيعة المرافق والخدمات اللازمة لها .

وقد حرصت المادة " ٢ " من المشروع على تأكيد الصفة الشعبية المحلية لمجالس المناطق ، وهي المستمدة من العنصر المنتخب فيها من سكان المنطقة المقيمين فيها فعلا الذين تتوافر فيهم شروط الانتخاب لمجلس الامة ، والذين هم أصحاب الرأي في إتخاذ القرار في هذه المجالس . وقد إقتضت طبيعة هذه الخدمة الوطنية أن يحظر على عضو مجلس المنطقة المنتخب الجمع بين عضوية أكثر من مجلس منطقة واحد ، دفعا لمظنة تعارض المصالح ، أو بين عضوية مجلس المنطقة وأى هيئة نيابية إتقاء لاستغلال النفوذ في إيثارة مصلحة محلية على أخرى ، وهو ما نصت عليه المادة " ٣ " من المشروع .

وقد تكفلت المادة " ٤ " من المشروع ببيان تشكيل مجلس المنطقة من عدد ثابت من الاعضاء المنتخبين الذين يمثلون أهالي المنطقة قوامه ستة أعضاء يمثلون أهالي المنطقة وهؤلاء ينتخبون وفقا لاحكام قانون إنتخاب أعضاء مجلس الامة ، وذلك بالاضافة الى ثلاثة أعضاء يركبهم مجلس إدارة الجمعية التعاونية الموجودة في المنطقة من بين أعضاء مجلس إدارتها إذا لم تكن بها سوى جمعية تعاونية واحدة ، فان تعددت الجمعيات التعاونية في المنطقة الواحدة كان تمثيل مجلس إدارة كل منها في مجلس المنطقة بعضوين اثنين فقط ، حتى لا يجاوز عدد ممثلي مجالس إدارة هذه الجمعيات نسبة معتدلة متوازنة من الاعضاء في مجالس المناطق المختلفة .

وتصدت المادة " ه " من المشروع لتحديد مدة عضوية مجلس المنطقة بأربع سنوات ميلادية ، يبدأ حسابها إعتبارا من أول إجتماع للمجلس عقب إعلان نتيجة الانتخابات التي تثبت بها صفة العضوية وتظل قائمة ما لم تزل لسبب قانونى ، على أن يجرى التجديد خلال السنتين يوما السابقة على نهاية هذه المدة ، مع جواز إعادة إنتخاب أو تعيين عضو المجلس في جميع الاحوال .

وغنى عن البيان أن عضوية العضو المنتخب تسقط بفقده لاحد شروطها أو بشبوت أنه كان فاقدها قبل الانتخاب ، كما أنها تسقط جزائيا بقرار من مجلس المنطقة بأغلبية أعضائه المنتخبين الذين يتألف منهم على أساس إعتبار العضو مستقيلا وذلك في حالة تخلفه بدون عذر مقبول في السنة الواحدة عن حضور جلسات المجلس ثلاث مرات متوالية أو خمس مرات متقطعة لما ينطوى عليه هذا السلوك من دلالة الاستهانة بالواجب الوظيفى . ولا يكون إسقاط العضوية في هذه الحالة الا بعد إنذار العضو الذى تكرر تخلفه لاتاحة الفرصة له لبدء عذره أو دفاعه ، ويجرى الانتخاب بعد ذلك لشغل العضوية التى ظلت حتى نهاية مدتها ، إستنادا الى قاعدة الاستخلاف ، لا لمدة أربع سنوات مبتدئة ، وذلك حتى لا تضررب مواعيد تجديد العضويات .

ورغبة في توفير عنصر الاستمرار والاستقرار في تكوين مجلس المنطقة ، قضت المادة " ه " بسقوط عضوية نصف الاعضاء المنتخبين في المرة الاولى بعد إنشاء المجلس ، وذلك بعد سنتين بطريق القرعة على أن تجرى إنتخابات لشغل العضويات التى خلفه دون مانع من إعادة إنتخاب أى ممن أخرجتهم القرعة إعمالا للمبدأ العام الذى قررته المادة ذاتها في الفقرة الثانية منها ، ثم يتم التجديد النصفى بعد ذلك كل سنتين ، بطريق الانتخاب ، بحيث يظل في المجلس دائما عنصر ثابت ملم بشئونه ضمانا لحسن سير العمل فيه وإضطراده وإنتظامه .

وتناولت المادة " ٦ " من المشروع تنظيم إنعقاد مجلس المنطقة ، وتحديد ميعاد أول إجتماع له خلال خمسة عشر يوما من إعلان نتيجة الانتخابات ، بدعوة من المحافظ الذى تقع المنطقة في دائرته ، واسندت تولي رئاسته في هذا الاجتماع لأكبر الاعضاء المنتخبين سنا ، كما قضت بأن يتم فيه إختيار رئيس المجلس ونائب الرئيس والامين العام وأمين الصندوق من بين الاعضاء المنتخبين ، وذلك بطريق الاقتراع السرى وبالأغلبية النسبية ، وكذا تشكيل الهيئة التنفيذية للمجلس .

ونظمت المادة " ٧ " من المشروع مواعيد عقد إجتماعات مجلس المنطقة العادية وغير العادية ، وإجراءات وشروط ومواعيد دعوته لانعقاد ، وشروط صحة إجتماع المجلس ، والاعلبيية اللالزم توافرها لاصدار قراراته ، وقضت بأن لا يدخل في حساب هذه الاعلبيية الاعضاء المزكون الذين يشتركون في المناقشات دون الاشتراك في التصويت .

وعددت المادة " ٨ " من المشروع اللجان الدائمة اللالزم تأليفها خلال الاسبوع الاول من تشكيل مجلس المنطقة للاضطلاع بأعماله ، كما بينت طريقة إختيار أعضائها ، مع جواز أن يؤلف المجلس لجانا أخرى دائمة أو مؤقتة حسب الحاجة وناطت بالمجلس وضع نظام سير العمل في لجانته ، وتحديد الاختصاصات النوعية لكل لجنة منها ، وعدد أعضائها ، وطريقة إختيار رئيسها والشروط المتطلبة فيه ، ومواعيد إنعقاد إجتماعاته ، وأسباب حظر الاشتراك في هذه الاجتماعات أو في المداولات المتعلقة ببعض الامور لتعارض المصالح .

وقد أفردت المواد من " ٩ " الى " ١١ " من المشروع لبيان إختصاصات مجلس المنطقة وهيئته التنفيذية ولجانته على التفصيل الوارد بها بما يتفق مع الاوضاع الخاصة بكل من المجلس وهيئته ولجانته وطبيعة مهمته ، وأساليب ممارسة هذه الاختصاصات وضوابط متابعة الموضوعات وإعداد التقارير المتضمنة للاقتراحات والملاحظات والتوصيات التي تتخذ .

ونصت المادة " ١٢ " من المشروع على كيفية تشكيل اللجنة العليا لمجالس المناطق ، وإختيار رؤسائها ، وإمكان إستعاننتها بمن تراه من ذوى الخبرة والدراية لمعاوننتها في أداها أعمالها .

وأوردت المادة " ١٣ " من المشروع بيانا لنظام إنعقاد اللجنة العليا لمجالس المناطق وشروط صحة إجتماعها وإجراءاته والاعلبيية اللالزمة لاصدار قراراتها على غرار مجالس المناطق ، كما حددت المادة " ١٤ " الامور التي تختص بها هذه اللجنة ، وبينت المادة " ١٥ " مصادر تمويل مجالس الاحياء .

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول تحديد المناطق السكنية

المرفق للقانون رقم

في شأن إنشاء وتنظيم مجالس المناطق السكنية بالكويت

=====

(١) المنطقة الاولى - وتتكون من :-

أ - الشـرق

ب - الدسمة

ج - المطبة

د - دسـمان

هـ - بنيـد القار

(٢) المنطقة الثانية - وتتكون من:-

أ - المرقـاب

ب - ضاحية عبدالله السالم

(٣) المنطقة الثالثة - وتتكون من:-

أ - القيلة

ب - الشويـخ

ج - الشامية

(٤) المنطقة الرابعة - وتتكون من :-

أ - الدعية

ب - الشعب

ج - فيلكا وسائر الجزر

(٥) المنطقة الخامسة - وتتكون من :-

أ - القادسية

ب - المنصورية

- (٦) المنطقة السادسة - وتتكون من :-
أ - الفيحاء
ب - الزهراء
- (٧) المنطقة السابعة - وتتكون من :-
أ - كيسان
- (٨) المنطقة الثامنة - وتتكون من :-
أ - حولي
ب - ميدان حولي
ج - النقرة
د - بيان
هـ - مشرف
- (٩) المنطقة التاسعة - وتتكون من :-
أ - الروضة
- (١٠) المنطقة العاشرة - وتتكون من :-
أ - العدلية
ب - الجابرية
ج - السرة
- (١١) المنطقة الحادية عشرة - وتتكون من :-
أ - الخالدية
ب - قرطبة
ج - اليرموك
- (١٢) المنطقة الثانية عشرة - وتتكون من :-
أ - السالمية
ب - البددع
ج - سلوى
د - الرأس

- (١٣) المنطقة الثالثة عشرة - وتتكون من :-
أ - الرميشية
- (١٤) المنطقة الرابعة عشرة - وتتكون من :-
أ - ابرق خيطان
ب - خيطان الجديدة
- (١٥) المنطقة الخامسة عشرة - وتتكون من :-
أ - الفروانية
ب - عين بغزي
- (١٦) المنطقة السادسة عشرة - وتتكون من :-
أ - العمريية
ب - الرابيية
ج - الرقعي والاندلس
- (١٧) المنطقة السابعة عشرة - وتتكون من :-
أ - جيب الشيوخ
ب - الشدادية
ج - صيهد العوازم
د - العفيلية
هـ - العارضية
- (١٨) المنطقة الثامنة عشرة - وتتكون من :-
أ - الصليبخات
ب - الدوحة وأمغرة
ج - غرناطية
- (١٩) المنطقة التاسعة عشرة - وتتكون من :-
أ - الجهراء الجديدة
ب - الصليبية والمساكن الحكومية

- (٢٠) المنطقة العشرون - وتتكون من :-
الجهراء ومنطقة البر الممتدة من حدود الكويت مع العراق شمالا وغربا ،
وحدود الكويت مع المملكة العربية السعودية حتى مركز المتاهة جنوبا .
- (٢١) المنطقة الحادية والعشرون - وتتكون من :-
أ - الإحمدي والمقوع وواره والصبيحية والجعيدان حتى حدود الكويت مع
المملكة العربية السعودية غربا .
ب - هديفة
ج - الفنطاس والمهبولة
د - أبو حليفة
هـ - الفنيطيس والمسيلة وضاحية صباح السالم
و - العقيلة
- (٢٢) المنطقة الثانية والعشرون - وتتكون من :-
أ - الرقبة
- (٢٣) المنطقة الثالثة والعشرون - وتتكون من :-
أ - الصباحية
- (٢٤) المنطقة الرابعة والعشرون - وتتكون من :-
أ - الفحيحيل
ب - المنقف
- (٢٥) المنطقة الخامسة والعشرون - وتتكون من :-
أ - أم الهيمان وميناء عبدالله
ب - السزور
ج - الوفرة - وتشمل المنطقة الجنوبية حتى حدود الكويت مع المملكة
العربية السعودية جنوبا .